نفقات وزارة الصحة: بين شح الميزانية وغياب رؤية استثمارية تضمن الحق في الصحة للجميع

النقاط الرئيسية:

- سياسات صحية تقشفية وظرفية أثرت سلبا في اتاحة الحق في الصحة للجميع.
- مستوى نفقات الصحة من الميزانية العامة للدولة بعيد عن تحقيق أهداف التزام أبوجا من أجل تعزيز النظام الصحي.

رسم بياني عدد1: نسبة تطور النفقات المخصصة لمهمة الصحة[1]

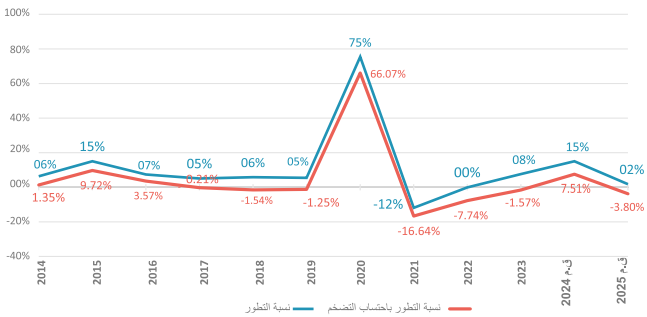

المصدر: الكاتبة حسب التقارير الخاصة بميزانية وزارة الصحة

رسم بياني عدد 2: نسبة نفقات الاستثمار بقطاع الصحة من ميزانية الدولة

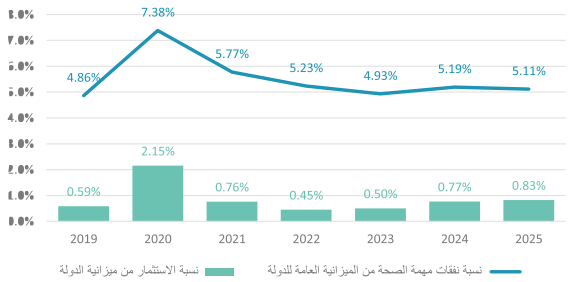

المصدر: الكاتبة حسب التقارير الخاصة بميزانية وزارة الصحة

عرفت الميزانية المخصصة لنفقات وزارة الصحة بالأسعار الجارية تراجعًا كبيراً بين سنتي 2016 و2019، ويزداد هذا التراجع حدة باحتساب التضخم حيث انخفض تطور النفقات عامي 2018 و2019 ليكون سلبيا.

سنة 2020، سجّلت تونس زيادة استثنائية في نفقات الصحة حيث بلغت هذه النفقات 3605,571 مليون دينار لتسجل تطورا غير معهود بلغ 75.4% مقارنة بسنة 2019. لم يكن هذا التطور طبيعيا أو نتيجة سياسات هدفها زيادة الانفاق في قطاع الصحة العمومية إنما هي نفقات ضرورية لمواجهة الوضع الوبائي الذي مرت به تونس على غرار كل العالم،[2] حيث كشفت جائحة الكوفيد 19 عن قصور النظام الصحي العمومي في تقديم الرعاية الصحية اللازمة للمواطنين[3].

شمل هذا الارتفاع بالأخص نفقات الاستثمار[4]، حيث بلغت نسبة الاستثمار 2.15% من الميزانية العامة الدولة في 2020 وهي نسبة مرتفعة جداً مقارنة مع باقي السنوات (معدل 0.65% بين 2019 و2025 باستثناء سنة 2020) حيث كان لا بد من تعويض سنوات من سياسات التقشف المالي الذي تبنتها الحكومات المتعاقبة والتي فرضها صندوق النقد الدولي[5] فنتجت عنها منظومة صحية هشة أثرت سلبا في اتاحة الحق في الصحة للجميع.

قدّرت النفقات الموجّهة إلى وزارة الصحة ب4000 مليون دينار، أي نحو 5.11 % فقط من الميزانية العامة الدولة للعام 2025 ورغم رفع الحكومة شعار تعزيز الدور الاجتماعي للدولة، إلا أن هذا الانفاق لا يستجيب للمستوى المطلوب. فعلى مدى السنوات لم تتجاوز نسبة الانفاق على الصحة 6% من اجمالي الميزانية باستثناء سنة 2020 الذي سجل نسبة تقدر ب 7,3%. هذه النسب تبقى منخفضة ولا تتطابق مع نسبة الانفاق على الصحة من الميزانية العامة للدولة التي حددها التزام أبوجا [6] بنسبة 15% والذي تعهدت به تونس منذ 2011.

لتوفير خدمات صحية ذات جودة ومتاحة للجميع وتضمن تمتع المواطنين بحقهم في الصحة لا بد من مراجعة السياسات الاقتصادية التي اثرت سلبا على تطوير المنظومة الصحية ووصول الناس اليها وتعزيز الاستثمار في هذا القطاع والبحث عن حلول تضمن منظومة صحية عمومية وشعبية مستدامة قادرة على مواجهة الازمات الصحية وتتماشى مع المعايير العالمية، تخفف العبء على المواطنين وتضمن حق الإطار الطبي وشبه الطبي في بيئة عمل لائقة تمكنهم من تقديم الخدمات الازمة.

1 تم اعتماد موارد الدولة فقط دون احتساب الموارد الذاتية لوزارة الصحة

2 قدرت النفقات المخصصة لوزارة الصحة بحسب قانون المالية 2020 ب 2554.43 مليون دينار بنسبة تطور بلغت 23,79% مقارنة بعام 2019.

3 زيادية عيسى، « بماذا تخبرنا الأرقام عن السياسات الصحية في تونس؟ » (انكفاضة، 25 جوان 2022)

4 ساهمت نفقات الاستثمار بنسبة 51.8% في ارتفاع نسبة نفقات مهمة الصحة سنة2020

5 فتحية بن سليمان. موجز الميزانية 2022: هل يحافظ قانون المالية على الدور الاجتماعي للدولة؟ (تونس: المرصد التونسي للاقتصاد، 2022)، 2.

6 التزام تبنته دول الاتحاد الافريقي منذ 2001 ومن بينها تونس

الكاتبة: آية قاهري

BY NC SA